المحامون يدينون الهجمة الإعلامية الحاقدة على اليمن

■ دانت نقابة المحامين اليمنيين الهجمة الإعلامية الشرسة والمنظمة التي تشنها عدد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية ضد اليمن على خلفية خبر الطردين المشتبه بهما.

وعبرت عن رفض المحامين القاطع لأية محاولة للمساس بوحدة وأمن اليمن أو الاقتراب من سيادة واستقلال الوطن تحت أية ذريعة أو مبرر.

مشيرة الى أن تلك الحملة العدوانية الظالمة صورت اليمن وكأنه ملاذ ومعقل للإرهاب، وهي حلقة في مسلسل مؤامرة تستهدف النيل من استقلال وسيادة اليمن وما تحقق لها على مدى تاريخها الحديث وتدعو الجميع حكاماً ومحكومين الى التنبه والتصدي لها صفاً واحداً.

وقالت النقابة فرع صنعاء في بيان لها إنه لم يعد خافياً على أحد أهداف ومرامي تلك المؤامرة ومن يقف وراءها وما الطردان محاولة التدخل في شؤون اليمن، التي لم تأل جهداً في سبيل محاربة الإرهاب وشكلت من نفسها عامل أمن واستقرار لمنطقة شبه الجزيرة. □

المجتمع المدني يتمسك بأجراء الانتخابات النيابية

■ جدد عدد من قادة منظمات المجتمع المدني في بلادنا تأييدهم المطلق لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها ومباركتهم قرار وحرص أحزاب التكتل الوطني الديمقراطي على خوض الاستحقاق الدستوري في موعده.

مؤكدين لـ«الميثاق» بأن الانتخابات استحقاق دستوري ووطني ليس من حق أحد تأخيره والتسويف فيه، أو استغلاله لمصلحة تصفية حسابات ومماحكات بعيداً عن المصالح الوطنية العليا.

في السطور التالية نقف على جملة من الآراء حول هذا الموضوع فإلى الحصيلة:

■ استطلاع: عبدالكريم المدي

■ الحاج

■ العقاب

◁ الحاج: على أحزاب التحالف المضي نحو إجراء الانتخابات

◁ العقاب: ما الذي جنيناه من التأجيل؟

بارجا: الانتخابات ستجنب الشعب المحن

بالخدر: لايملك اي حزب الحق في تأجيل الانتخابات

الجلعي: نحن مع الانتخابات في موعدها ومع استمرار الحوار

عكار: الخلافات يجب الا تكون سبباً في تأجيل الانتخابات

بداية أكد الأخ علي بارجا- رئيس اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين بحضرموت أن الانتخابات استحقاق دستوري مهم ولا يخضع لأي اعتبارات او صراعات سياسية على الاطلاق.

وقال: نحن مع إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد لأنها ملك الشعب كما أنها ستجنب البلاد فراغاً دستورياً.

مضيفاً: ينبغي أن تجرى الانتخابات في موعدها المحدد في السابع والعشرين من أبريل القادم، لأنه ليس هناك أي موانع والحوار الوطني يجري متزامناً معها، ولا ينبغي الربط بينه وبين الانتخابات، لأن هذا الربط يعني تبييت نية غير طيبة من قبل الاطراف التي ترى انه لابد من الربط بين الحوار الوطني الذي لم تعرف له بداية أو خيوط او أي تقدم، الربط بين الحوار والانتخابات تعقيد للمسالة، وللاتفاق.

حق دستوري

من جانبه قال الأخ علي بالخادر أمين عام اتحاد عمّال الجمهورية: الانتخابات مسألة حساسة ودستورية وإقامتها في موعدها المحدد يفترض عدم النقاش حوله لأنه أمر مفروغ منه، وليس بيد أحد تأخيرها إلا إذا كانت القوى السياسية التي تريد تأجيلها وتعطلها لا تعترف بالدستور ولا تحترمه ولا يعنيها، فهذا شيء ثان.

وأضاف: من حق المواطن اليمني أن يتوجه يوم ٢٧ ابريل ٢٠١١م إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليه في البرلمان وليس من حق أية جهة أو حزب حرمانه من هذا الحق الدستوري والديمقراطي المرتبط بالوحدة والنظام الجمهوري وكل المنجزات .. لافتاً بالخادر الى أنه قد تم تأجيل الانتخابات، لكن لم يكن هناك جدية من قبل بعض القوى السياسية في المعارضة التي ترفع مع مرور الأيام سقف مطالبها التي كثير منها هلامية وغير واضحة أو محددة.

التأجيل كارثة

علي الجلعي - رئيس المؤسسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر - رئيس دائرة الإعلام بمجلس تنسيق المنظمات المدنية من جانبه قال: أعتقد أن إجراء الانتخابات في موعدها ضروري وقبل هذا حق دستوري، لأنها إذا تجرّ في موعدها المحدد دستورياً، فسوف يكون هناك فراغ دستوري وإرهاصات وعدم ثقة باليمن وبالحكومة ومؤسسات الدولة داخلياً وخارجياً، كما أننا مع الحوار الوطني الجاد والمسؤول بين المؤتمر الشعبي العام وشركائه وأحزاب اللقاء المشترك.

احترام إرادة الشعب

وفي ذات الموضوع أكد رئيس المنظمة اليمنية «فكر» للحوار والدفاع عن الحقوق والحريات عبدالعزيز العقاب بأن الانتخابات يجب أن تسير كما هو محدد لها دستورياً ويجب ألا تكون أيضاً المواد والاستحقاقات الدستورية في الأساس عرضة للمزايدات ومجالاً للتكسب والابتزاز السياسي وغيرها.

وقال: في الواقع أسعدنا كثيراً ما سمعناه الاسبوع الماضي من قرار اتخذه المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه حول إجراء الانتخابات في موعدها لأنهم يحترمون الشعب والدستور والتزامات الحكومة بتنفيذ الدستور والقوانين واحترام إرادة وحقوق الشعب اليمني التي في مقدمتها تمكينه من القيام بحقه الدستوري واختيار من يشرع القوانين ويمثله تحت قبة البرلمان.

موضحاً بأن التأجيل الذي حصل قبل عامين لم يقدم للبلاد شيئاً بقدر ما أضر بالبلد وبسمعته وزاد من عتو بعض القوى السياسية ونفورها ومبالغتها في الحصول على المزيد من المكاسب والتنازلات السياسية.

منعطف خطير

إلى ذلك قال رئيس النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية الاستاذ صالح عكار: إجراء الانتخابات في موعدها حق ثابت في الدستور اليمني وهذا الحق للشعب، والذي رأى خلاف هذا، فهو بعيد عن الدستور واستحقاقاته وإرادة الشعب الذي استفتى على هذا الدستور ووضعه..وأضاف: إذا كان هناك أي قضايا خلافية وإشكالات بين الحزب الحاكم والمعارضة فتناقش على طاولة الحوار، لكن هذا يجب أن لا يؤدي الى تأجيل الانتخابات وتقديم البلد على أنها بلا روح والدولة ومؤسساتها الدستورية بلا معنى.. وأضاف: الطبيعي والمفترض أن يمضي الاستحقاق الدستوري وتتحاور الاحزاب، فاليمن يمر بمنعطف خطير واستهداف من قبل عناصر إرهابية وما يعرف بـ«الحراك» وكذا التمرد الحوثي الذي مازال خطره قائماً وهذا في الواقع يستدعي تضافر كل الجهود واتفاق كل الاحزاب في القضايا الوطنية الكبرى والمصيرية، ولعل أبرز ذلك هو التوجه الى صناديق الاقتراع يوم ٢٧ ابريل القادم من قبل كل القوى السياسية، وعلى الجميع وتحديداً الرافضين لإجراء الانتخابات مع العلم بأن تأجيلها سيضاعف مشاكل البلاد ويكون مدعاة لتعطيل مؤسساتها الدستورية وتشوه نظرة العالم لليمن وعدم ثقته به.

نحو ابريل

وفي السياق ذاته أكد الاستاذ محمد سالم الحاج رئيس منتدى الوحدة اليمنية بمحافظة أبين بأنهم مع إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد لأن عدم إجرائها لا يعني اكثر من مضاعفة المشاكل للبلدو اضمار الشر لها.

وقال: نحن مع الانتخابات البرلمانية في موعدها، فهذا بما لا يدع مجالاً للشك والمزايدات حق دستوري لكل مواطن يمني، فقط نتمنى من الحزب الحاكم وشركائه في أحزاب التكتل الوطني الديمقراطي أن يفوا بوعدهم الذي قطعوه وأعلنوا مؤخراً عن قرارهم المضي في إجرائها.. مشيراً الى أن التأجيل سيقود البلد لفراغ دستوري وربما - كما قال- ما يتمناه ويريده الاخوة في المشترك.

وأضاف: اعتقد أن كل انسان عاقل ووطني ويعي ماذا يعني الحق الدستوري وماذا يعني عدم احترامه وماذا يعني أن تظل البلد في فراغ دستوري حتى ليوم واحد.. أي شخص يدرك هذه العبارات والمفاهيم لن يقبل على نفسه ليس فقط المطالبة على خجل بالتأجيل إنما التفكير في سره بهذا الأمر.□

لا نكوص عن إبريل

أسامة الشرعبي

■ تمسُّك أحزاب التحالف الوطني بضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد بـ" إبريل ٢٠١٠" وليد الإحساس باهمية أن تصدر المكونات السياسية عن تطلعات المواطنين إلى هذا الاستحقاق بوصفه مدخلاً للتغيير المنشود من جهة وتكريساً للنهج الديمقراطي الذي ارتضته بلادنا من جهة أخرى.

ومن هنا فإن تمترس أحزب اللقاء المشترك وشركائهم وراء أجندة لا يمكن أن تفضي إلا إلى مزيد من تجاهل خيارات المواطنين ومتطلبات التنمية الشاملة على مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والأمنية - هو ما يجعل من تاكيد أحزاب التحالف الوطني على المضي صوب الاستحقاق الانتخابي القادم مدخلاً حقيقياً، ليس فقط لوضع حد لحالة العبث التي يخوض فيها المشترك بغية استنفاد الوقت فيما لا طائل منه ، وإنما أيضاً للحيلولة بينهم وبين هدفهم الرامي إلى إيصال البلاد إلى حالة فراغ دستوري ، يمكنهم بعده أن يتذرعوا بعدم شرعية الحكومة لتبرير كل ما سينتهجون من سلوكيات تقف على النقيض من المسئولية ، ولا تتفق مع حاكمية الدستور والقانون.

إذاً لقد انتصرت أحزاب التحالف الوطني للمسار الديمقراطي، من خلال تشديدها على صلته بجذوره وروافده التي يستمد منها الثبات والفاعلية ، ذلك أن جماهير شعبنا اليمني من أقصاه إلى أقصاه هم أصحاب الحق الانتخابي ، وكما أنهم المعنيون باتخاذ قرار اختيار من يحكمهم في مختلف مؤسسات الدولة لا سيما الرئاسية والبرلمانية ، وكذلك المجالس المحلية.. فإن دفع أحزاب المشترك وشركائهم صوب تعطيل الانتخابات مرة أخرى يعني في أبسط صوره مصادرة حق الشعب في اختيار من يمثلونه في مجلس النواب، وفوق ذلك قمع المواطنين في أن يكونوا فاعلين في اتخاذ ما من شأنه الإسهام في جعل حياتهم أفضل .

إن الدفع باتجاه انسداد أفق الحوار الذي عمل عليه قادة أحزاب اللقاء المشترك طيلة اشتغالهم على مدى السنوات الأخيرة يجعل من مسألة التعويل على إمكانية انفتاحهم على الصالح العام وتجاوز أهوائهم الذاتية مسألة صعبة.. فطالما وهم على أشد ما يكون تجاهلاً لحق الشعب في الاستحقاق الانتخابي القادم فإنهم على مسافة بعيدة من المواطنين والهم الوطني العام.. وخيراً فعلت أحزاب التحالف الوطني ، والمهم هو أن تمضى قدماً باتجاه إبريل القادم ، لأن النكوص عنه بأي حال من الأحوال سيجر البلاد إلى مشاكل لا طاقة لنا بها .. وهذا بالطبع صنيع مجرَم ومرفوض.□

دول غربية تعاقب اليمنيين بدلاً عن الإرهابيين!!

■ لطالما أكدت اليمن رفضها للإرهاب بكل أشكاله ومكوناته وعملت جاهدة دون تهاون وبكل مصداقية على محاربته واجتثاث جذوره ومنابعه وحققت في ذلك نتائج مبهرة، في حين عجزت بعض الدول عن تحقيق ربع ما حققته اليمن، ولكن رغم تلك الجهود الجبارة مازالت هناك محاولات غربية فاشلة لوضع بلادنا وسط سيناريو الارهاب بطرق مباشرة وغير مباشرة.. ولعل حادثة الطرود المشبوهة تثبت أنهم مخطئون تماماً في كل تقديراتهم خاصة تلك التي بنوا عليها مواقفهم الاخيرة المتعلقة بمسرحية الطرود التي أثبتت حيثيات الوقائع أنها ليست سوى مشهد دراماتيكي مفضوح، فالضجة الإعلامية التي شهدتها معظم وسائل الاعلام وعلى مدى أيام وكانت تصور اليمن على أنه مصدر للإرهاب يهدد أمن العالم واستقراره،

علي الشعباني

قد انعكست على مفتعلها وانقلب السحر على الساحر، فبمجرد معرفة المتطرفين والإرهابيين الحقيقيين وعصابات المافيا بحادثة الطرود فتحت شهيتهم لتنفيذ أعمال إرهابية، ولكن ليس على طائرات أو محطات قطارات بل على المكاتب السياسية والسفارات الدبلوماسية الأكثر تحصيناً وأمناً فهرعوا الى إرسال عشرات إذاً لم نقل مئات الطرود المفخخة الى كل مكان، ففرنسا وألمانيا وهولندا وبريطانيا واليونان وغيرها شهدت هلعاً لم تعرف له مثيلاً على الاطلاق نظراً لوصول طرود مفخخة الى السلطات الرسمية لديها البعض منها انفجر والبعض تم إبطاله.

ولكن كل تلك الأعمال وعلى الرغم من خطورتها إلاّ أنها لم تحظَ بالتهويل والضجة الإعلامية التي حظي بها طردا لندن ودبي لأنها طبعاً ليست قادمة من اليمن!!

وهنا يفرض السؤال التالي نفسه: ماذا يريد الغرب من اليمن؟ وهل هو شريك ومساند لليمن في حربه ضد الإرهاب أم أنه مصدر الإرهاب وسببه كما يزعمون؟

إن قراءة متعمقة ومستفيضة لحادثة الطرود وما أعقبها من مواقف غربية غريبة تضعنا أمام محورين رئيسيين الأول: ان بعض الدول الأوروبية التي هرعت الى معاقبة اليمن بشكل جماعي لم تدرك حجم الخطر الذي يمثله الإرهاب عليها أولاً ولأنها أغبى وأضعف من قدرتها على مواجهة الإرهاب، فهي لا تحكم الا على ما قالته وسائل الإعلام، لذلك تشجع القاعدة والعصابات الارهابية الدولية على تنفيذ المزيد من الجرائم.

أما المحور الثاني فهو أصعب من السابق لأنه يضع تلك الدول في قفص الاتهام بدعم الإرهاب وتشجيعه بطريقة غير مباشرة بدلاً من محاربته والقضاء عليه.. وإلا لماذا تطالب بعض الدول اليمن بمحاربة الإرهاب وهي أول من يتخلى عنه.. فكيف يمكن تفسير مواقفها الاخيرة المتعلقة بإيقاف الشحن والرحلات الجوية المباشرة من اليمن وتحذير رعاياها والتلكؤ المتواصل بعدم تسليم تعهداتها المالية التي التزمت بها في مؤتمر لندن للمانحين والتي مازالت حبراً على ورق، وهنا تحديداً يجدر الاشارة الى أن القيادة السياسية لبلادنا ترفض رفضاً قاطعاً أي املاءات أو تدخلات خارجية على اليمن وتواصل الحرب دون هوادة ضد الإرهاب باعتباره قضية تهم اليمن أولاً وصون السمعة وآلاف الدوليين.

إن التمعن في أيديولوجية الإرهاب والتطرف وأسباب تناميه وتزايد عناصره يوماً بعد يوم في العالم، يكشف لنا عن أحد أهم الدوافع التي تزيد من حدة الاعمال الارهابية، ألا وهو الفقر اضافة الى أعمال بعض الدول الغربية ومواقفها السياسية تجاه البلدان وقضايا شعوب المنطقة.

ولهذا فإن الغرب أمام خيارين لا ثالث لهما الاول إما أن يضعوا أيديهم بيد النظام والقانون والشرعية في بلادنا لمحاربة الإرهاب واجتثاث جذوره ومنابعه عن طريق استراتيجية متكاملة تبدأ أولاً بالاقتصاد، فالعالم بأسره يعي أن معضلة الارهاب في اليمن تنطلق من منطلقات اقتصادية وتنموية وفكرية،

وعليه بهذا الخيار ان يكون صادقاً مع بلادنا وينسى أية فكرة أو مشاريع سياسية في المنطقة، والمساهمة بإيجابية في تدوير عجلة التنمية والاقتصاد دون خوف أو قلق، فبدلاً من تحذير رعاياهم وسفاراتهم وحظر السفر الى اليمن، وكذا وقف الرحلات الجوية يجب أن يشجعوا رؤوس الأموال في بلدانهم وشركاتهم السياحية للقدوم إلى اليمن وأن يفوا بالتزاماتهم وتعهداتهم التي أعلنوها في مؤتمر المانحين.. وهو الخيار الأفضل والأمثل.

أما الخيار الثاني فهو الاستمرار في ذات السياسة الرعناء التي تستهدف من ورائها تحقيق مكاسب سياسية واستعمارية في المنطقة، فالتصعيد لا ينتج عنه الا العنف والتأزيم، والاستعلاء هو داء الشعوب ومرضها العضال الذي بسببه ستتحول بلادنا الى كرة نارية تتدحرج وتزداد حجماً حتى تطال عواصم الدول الكبرى، وعندها لن تجني تلك الدول لا عنب اليمن ولا نفط الخليج.

فاليمن هو صمام أمان المنطقة ودرعها الحصين الذي يدرأ عنها الانهيار والوقوع في فخ التطرف، فهو البلد الديمقراطي المنفتح مع كل التحولات العالمية المتعلقة بتعزيز قيم حقوق الانسان وحرية التعبير والانتماء السياسي والأكثر قابلية عن غيره لتطورات العولمة والثقافات الانسانية، لكنه ايضاً البلد الأكثر تعقيداً ورفضاً للثقافة الفاشية والاستعمارية الجديدة التي تحاول بعض البلدان تصديرها الى بلادنا بمعية أوراق وشيكات المنح والمساعدات الضئيلة.□